

الباب الأول

"الإطار النظري للبحث"

مقدمة عامة:

المشاركة السياسية هي أحد الأوجه الهامة للديمقراطية إلى جانب التعدد الحزبي، والتمثيل النيابي، وتداول السلطة وغيرها من الأوجه المتعددة للديمقراطية. وعلى ذلك فإن أزمة المشاركة هي أحد مظاهر أزمة الديمقراطية التي هي بدورها جزء لا يتجزأ من الأزمة العامة داخل المجتمع المصري، وهي أزمة ذات جوانب متعددة: اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية. ويترتب على ذلك أن تحقيق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الأفراد، يستلزم بالضرورة وجود بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ملائمة، في ذات الوقت تمثل المشاركة السياسية مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، كما أنها توفر مرجعية أساسية لصانع القرار لكي يصنع قراراته ويصيغ سياساته بما يحقق المصلحة الوطنية.

فالعلاقة إذن بين المشاركة السياسية، وبين طبيعة الظروف الاقتصادية – الاجتماعية السائدة داخل المجتمع خلال مرحلة معينة، هي علاقة جدلية. غير أن ذلك لا ينفي تباين أفراد أي مجتمع إنساني في اتجاهاتهم ومواقفهم نحو الحياة السياسية لمجتمعهم. فأيما كانت طبيعة الظروف الاقتصادية – الاجتماعية السائدة داخل المجتمع، نجد دائماً هناك فئة حريصة على الاهتمام بالحياة السياسية والمشاركة الإيجابية فيها، وفئة أخرى غير مهتمة وتتخذ موقفاً لا مبالياً من هذه المشاركة. ويعكس ذلك التباين في اتجاهات أفراد المجتمع نحو المشاركة السياسية، التباين في خبراتهم وحاجاتهم الشخصية، وهو ما يرجعه علماء الاجتماع السياسي إلى عملية التنشئة السياسية التي تحتل أهمية كبيرة عند محاولة تفسير تباين الاتجاهات والمشاعر والمواقف والآراء التي يكونها المواطنون نحو الحياة السياسية.⁽¹⁾

وفي حين تتعدد مؤسسات التنشئة السياسية، تأتي وسائل الإعلام والاتصال الجمعي على رأس هذه المؤسسات من حيث التأثير على عملية المشاركة السياسية. فوسائل الإعلام تلعب دوراً جوهرياً في إثارة اهتمام أفراد المجتمع بالقضايا المختلفة المحيطة بهم ومنها القضايا السياسية، كما تشكل مصدراً رئيسياً يستقون منه معلوماتهم السياسية، في نفس الوقت الذي تلعب فيه دوراً بارزاً في تشكيل الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك. وتلعب وسائل الإعلام المرئية كالتلفزيون أهمية خاصة داخل المجتمعات التي توجد بها نسبة أمية مرتفعة كالمجتمع المصري.

وقد أشار كثير من العلماء إلى أهمية التلفزيون ودوره البارز في حث الفرد على المشاركة من خلال ما يقدمه من معلومات وأخبار سياسية، ومن خلال ما تبثه برامجه من قيم قد

تؤثر على اتجاه المشاهد نحو المشاركة، ويؤثر اتجاهه بالتالي على سلوك المشاركة لديه. فقد أشار "كوهين" J. Kohen - على سبيل المثال - إلى خصائص التلفزيون ومن بينها: حث الفرد على المشاركة وخاصة إذا كانت المادة المقدمة تساعد المشاهد على التفكير وتكوين رؤية نقدية⁽²⁾. كذلك أشار "دانييل ليرنر" "Daniel Lerner" إلى أن التعرض لوسائل الاتصال الجمعي يؤدي إلى تغيرات في عملية المشاركة السياسية، حتى أنه " أرجع حوادث الشغب والانقلابات والثورات والاضطرابات التي تحدث في دول العالم وخاصة في الدول النامية إلى محرك أساسي وهو وسائل الإعلام الجماهيرية وأهمها التلفزيون لما له من تأثير في شحن عواطف المشاهدين".⁽³⁾

غير أنه من المعروف والثابت علمياً من خلال نتائج العديد من الدراسات حول دور مؤسسات الإعلام - وخاصة التلفزيون - في مجتمعنا المصري، أن هذه المؤسسات لا تقوم بدورها المفترض في مجال التنشئة السياسية، بل إنها على العكس من ذلك تسهم في تزييف الوعي السياسي، وتزييف الحقائق.

ويؤكد ذلك أيضاً، ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة حول المشاركة السياسية من أن العزوف عن المشاركة لا يرجع فقط إلى اعتقاد المواطن بأنها عملية لا طائل من ورائها، وإنما يرجع أيضاً إلى "غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية، وأن ذلك يرتبط بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية،"⁽⁴⁾

فوسائل الإعلام المحلية وخاصة المرئية منها - ليس داخل المجتمع المصري وحده وإنما في المجتمعات العربية بصفة عامة - ليست سوى أداة تستخدمها النظم الحاكمة للترويج لسياساتها، وتحقيق الامتثال للسلطة عن طريق تزييف الوعي العام من خلال ما تقدمه من برامج سياسية وإخبارية ووثائقية وعلمية، وحتى البرامج الترفيهية والحوارية، كلها تدور في فلك السلطة وتسهم في تزييف الوعي، وتوحي بتحريم أي اتجاه للمعارضة أو الاختلاف الفكري والأيدولوجي مع النظام.

ومن هنا جاء التركيز في هذا البحث على الفضائيات الإخبارية. فمع ثورة الاتصالات وانتشار هذا النوع من الفضائيات العربية، بدا الأمل في أن يلعب بعضها، الدور الذي كان منوطاً بالإعلام المحلي أن يلعبه في خلق رأي عام عربي واع ومستنير.

فقد انتشرت القنوات الفضائية العربية في السنوات الأخيرة* ، وتعددت تخصصاتها ما بين قنوات إخبارية، ورياضية، وفنية، وثقافية. وقد قطعت بعض القنوات الإخبارية شوطاً كبيراً في مجال حرية التعبير بشكل أثار العديد من التوقعات حول التأثير الإيجابي لهذه الفضائيات على الوعي العام في الشارع العربي.

وبرغم التحفظات التي يمكن أن تؤخذ على مثل هذه الفضائيات، ومن بينها أنها ليست بعيدة عن نفوذ الحكومات وبعض الشركات متعددة الجنسية وبعض القوى السياسية العالمية، إلا أنه لا يمكن إغفال هامش الحرية الكبير الذي تسمح به وتقدم من خلاله وجهات النظر المختلفة بعيداً عن الإطار الرسمي للحكومات. كما تخلق أيضاً قنوات اتصال مباشر مع الجماهير العربية في كل أنحاء العالم ليعبروا بحرية عن آرائهم السياسية بعيداً عن قيود الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام المحلية داخل مجتمعاتهم**.

وفي ضوء ذلك، فإنه من المتوقع أن تلعب هذه الفضائيات دوراً في زيادة حجم المعرفة السياسية لدى المواطن العربي والمصري، وفي رفع درجة اهتمامه بالقضايا العربية المشتركة والقضايا السياسية الداخلية أيضاً، وهو ما يمكن أن يؤثر على اتجاهه نحو المشاركة السياسية داخل وطنه، ومن ثم يؤثر بالتالي - حتى ولو على المدى البعيد - على سلوكه المشارك الفعلي، وهو ما تحاول الدراسة الكشف عنه.

وقد تم تحديد هدف الدراسة انطلاقاً من الحقائق التالية:-

(1) إن القنوات الفضائية - كوسائل للاتصال الجمعي - تمثل واحدة من المؤسسات الرئيسية الهامة للتنشئة السياسية.

والتنشئة السياسية هي "العملية التي يتمكن الفرد من خلالها من التعرف على النظام السياسي، والتي تحدد إدراكه للمسائل السياسية واستجاباته لها، ومن ثم فإنها تمثل مطلباً أساسياً للاندماج السياسي للفرد من خلال المشاركة السياسية".(5)

* تشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد القنوات الفضائية في الدول العربية تزيد على مائة وخمسين (150) قناة، بدأت بالفضائية المصرية الأولى التي تأسست عام 1991، ثم لحقتها قناة "إم بي سي" MBC، لتتعاقب بعدهما قنوات أخرى (جريدة الأهالي - 2004/7/7، ص14).

** أشاد ضيوف إحدى هذه القنوات - وهي قناة الجزيرة - "بعدم وجود خطوط حمراء من أي نوع". (أنظر على سبيل المثال حديث الأستاذ حسنين هيكل في: جريدة نهضة مصر، 2004/9/18، ص 11.

ويعني ذلك أن وسائل الإعلام كأحد المؤسسات الهامة للتنشئة السياسية، حينما تقوم بالدور المنوط بها، تصبح أداة لتحديد طبيعة إدراك الفرد للمسائل السياسية المختلفة واستجابته لها، فتسهم بدرجة أو بأخرى في دفعه للاندماج في الحياة السياسية من خلال عملية المشاركة.

(2) اتفقت آراء كثيرة على أهمية التأثير الذي تمارسه الفضائيات. بشكل عام، والفضائيات الإخبارية بصفة خاصة.

فقد أشار "عابد الجابري" إلى أن القنوات الفضائية لا تؤثر فقط على أذواق الناس وأنماط استهلاكهم وإنما تؤثر أيضاً في عقولهم ووعيهم السياسي والاجتماعي. (6) كذلك كشفت نتائج دراسة حديثة عن قادة الرأي والفضائيات، عن أن تأثير الفضائيات قد أصبح يفوق في تأثيره الثقافي تأثير وسائل الثقافة التقليدية كالمجلات والصحف والفيديو. وأن القنوات الفضائية تأتي على رأس قائمة الوسائل الإعلامية التي تزود قادة الرأي بالمعلومات. وأن المعارف السياسية تحديداً قد جاءت على رأس قائمة المعارف المتنوعة التي يكتسبها أفراد العينة من القنوات الفضائية. كما أنها تسهم - أي الفضائيات - أحياناً في تغيير آراء قادة الرأي تجاه بعض القضايا والأشخاص، خاصة رؤساء الدول والحكومات بنسبة (88.5%). (7) هذا إلى جانب ما أكدته دراسات أخرى من وجود علاقة قوية بين التعرض للأخبار، والاهتمام السياسي والمشاركة السياسية، وخاصة لدى الشباب. (8)

ويرى "هشام شرابي" أن القنوات الفضائية العربية قد لعبت دوراً هاماً في تغيير أسلوب تفكير العرب وسلوكياتهم ورؤيتهم للواقع، حتى أنه قد ذهب إلى القول بأن التاريخ العربي الحديث لم يشهد قوة توازي قوة القنوات الفضائية العربية في تغيير طبيعة وعي الشعوب والاتجاهات السياسية في العالم العربي. ويشير إلى أن هناك أربعة قنوات من بين ثلاثين قناة قد سيطرت وقادت هذا التغيير وهي قنوات * : الجزيرة، والمنار، وأبوظبي، و L.B.C، حيث يشاهد هذه القنوات نسبة 70% إلى 80% من المشاهدين العرب (9).

* يشير "هشام شرابي" إلى أنه برغم أن بعض القنوات الفضائية كالجزيرة، تتلقى دعماً حكومياً، إلا أنها جميعاً تتمتع بحرية واسعة في تحرير أخبارها وبرامجها، وأيضاً باستقلال سياسي.

(3) تركز الدراسة الحالية على قطاع الشباب نظراً للأهمية التي يمثلها هذا القطاع في المجتمع المصري حيث يمثل (27.6%) من إجمالي سكان جمهورية مصر العربية كما تشير بيانات التعداد العام للسكان (1996).⁽¹⁰⁾ وذلك فضلاً عما أكدته نتائج العديد من الدراسات من ارتفاع معدلات التعرض للتلفزيون في مرحلة الشباب حيث تصل إلى حوالي (98%).⁽¹¹⁾

(4) تم التركيز على الشباب الجامعي نظراً لأنه أكثر شرائح الشباب المصري تعرضاً للفضائيات الإخبارية، وقد استندت الباحثة في تقرير ذلك إلى ما أجمعت عليه تقريباً الدراسات السابقة حول ارتفاع درجة الاهتمام بالسياسة، وأيضاً ارتفاع درجة المشاركة السياسية مع ارتفاع المستوى التعليمي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى وجدت الباحثة أثناء التفكير والبحث في عينة الدراسة، أن شباب الحرفيين، والعمال، والفلاحين أكثر إقبالاً على مشاهدة الفضائيات الأخرى مثل قنوات المنوعات، والدراما، والرياضة وغيرها. بل إنه كانت هناك صعوبة بالغة في البحث عن أفراد من عينة ممثلة للشباب الجامعي ذاته ممن يتابعون الفضائيات الإخبارية.

واستناداً إلى الحقائق السابقة، تحدد هدف الدراسة فيما يلي:-

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة اتجاهات الشباب الجامعي الذي يتعرض لمؤثرات القنوات الفضائية العربية الإخبارية، نحو عملية المشاركة السياسية – التقليدية وغير التقليدية – وأيضاً طبيعة مشاركته العملية في الحياة السياسية في ظل تعرضه لهذه الفضائيات.

ولمزيد من وضوح الهدف، ينبغي التنويه إلى ما يلي:-

حدود البحث:

1 - إن فاعلية الاتصال الجمعي وطبيعة تأثيره السياسي، تحدها طبيعة الظروف الاقتصادية – الاجتماعية السائدة في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة.

2 - يقتصر البحث على القنوات الفضائية العربية الإخبارية، وبيان تأثيرها على المشاركة السياسية للشباب، دون التعرض للعوامل الأخرى المؤثرة على المشاركة، وهي عوامل في

غالبيتها موضوعية وتحمل أهمية كبيرة في التأثير على طبيعة المشاركة السياسية ومعدلاتها، وحيث تعتبر وسائل الاتصال أداة مساعدة أو مساندة لأدوات أخرى.

3 - لا يركز البحث على مضمون معين من المضامين التي تبثها القنوات الفضائية الإخبارية، وإنما يركز على تأثير هذه المضامين.

وبناءً على ما تقدم، ينقسم البحث إلى عدة فصول، حيث يتناول **الفصل الأول** "الإطار النظري للبحث" ويتضمن عدة نقاط رئيسية تتناول مفهوم المشاركة السياسية في التراث النظري لعلم الاجتماع سواءً داخل الأدبيات الكلاسيكية أو في الأدبيات الحديثة. وتتناول أيضاً التأثير السياسي لوسائل الاتصال الجمعي في التراث النظري لعلم الاجتماع، وعلم اجتماع الإعلام والاتصال. وذلك بهدف تحديد المنطلقات النظرية للدراسة.

ويحتوي **الفصل الثاني** على استعراض لبعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع المشاركة السياسية لدى فئات وشرائح مختلفة، إلى جانب الدراسات التي ركزت على العلاقة بين وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وبصفة خاصة تلك الدراسات التي تناولت تأثير القنوات الفضائية، وذلك بهدف التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والتي انطلقت منها دراستنا الحالية واعتمدت على كثير منها.

ويأتي **الفصل الثالث** معبراً عن المسلمة الأساسية التي تنطلق منها هذه الدراسة ألا وهي أن الإحجام عن المشاركة السياسية من قبل الشباب المصري، كان دائماً نتيجة لعوامل موضوعية كائنة في الواقع الاقتصادي - الاجتماعي المحيط بهم وليس إفراراً لعوامل ذاتية كامنة في الشباب.

ومن هنا يتناول هذا الفصل البعد التاريخي للمشاركة السياسية للشباب الجامعي، وذلك للتعرف على بدايات عزوف الشباب المصري والجامعي بصفة خاصة، عن المشاركة، وأسباب انحسار المشاركة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري خلال مرحلتي التوجه الاشتراكي، والتوجه الليبرالي.

ونصل في **الفصل الرابع** إلى تناول المفهوم الرئيسي في هذه الدراسة وهو مفهوم المشاركة السياسية، والتعريفات المختلفة التي قدمت لهذا المفهوم، ثم الرؤى المتعددة لصور أو مظاهر المشاركة السياسية. وذلك في محاولة السعي نحو تحديد وبلورة تعريف المشاركة

السياسية – المجرد والإجرائي – الذي سوف تأخذ به هذه الدراسة، وأيضاً تحديد صور أو مظاهر المشاركة.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى **الفصل الخامس**: والذي يتناول "الإجراءات المنهجية للدراسة" من حيث تساؤلات الدراسة، والمجالين البشري والجغرافي للبحث، وكذلك أداة البحث ومحاور دليل المقابلة الجماعية البؤرية.

أما **الفصل السادس** فنستعرض من خلاله نتائج الدراسة الميدانية من خلال المحاور التي يتضمنها دليل المقابلة، والتي نتعرف من خلالها على حجم تعرض الشباب الجامعي للفضائيات العربية الإخبارية، ومدى انتظامه في التعرض لها، ودور الفضائيات الإخبارية في تحفيز الشباب نحو الاهتمام بالسياسة، ومتابعة القضايا السياسية وتحصيل المعرفة السياسية، وغيرها من صور المشاركة السياسية التقليدية. هذا إلى جانب المحور الخاص بالتعرف على دور الفضائيات الإخبارية في دفع الشباب نحو صور المشاركة السياسية غير التقليدية.

المراجع:

- (1) محمد علي محمد : أصول الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص ص 221 – 222.
- (2) Jodi Kohen: Critical Viewing and participatory Democracy, **Journalism Quarterly**, Vol. 44, No. 4, 1994, pp. 98 – 114.
- (3) موري جرين: أخبار التلفزيون بين التحليل والتنفيذ، ترجمة: حمدي قنديل وأحمد سعيد (القاهرة، فرانكلين، 1972)، نقلاً عن: انشراح الشال: دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري لدى سكان القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1976، ص 248.
- (4) عبد الهادي الجوهري وآخرين: دراسات في علم الاجتماع السياسي، أسيوط، مكتبة الطليعة، 1979، ص 96.
- (5) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص 234 – 235.
- (6) محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص ص 72 – 76.
- (7) هناء السيد: الفضائيات وقادة الرأي، دراسة أثرها على السلوك الاتصالي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط/1، 2005، ص 5، ص ص 100 – 101.
- (8) نجوى الفوال (مشرفاً ومحرفاً): برامج الشباب في التلفزيون المصري، دراسة على الجمهور، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري، 2004، ص 40 ومن هذه الدراسات أيضاً:-
 - دراسة انشراح الشال: دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري لدى سكان القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1976.
 - محمد سيد محمد عتران: دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991.

- حنان محمد إسماعيل يوسف: دور المادة الإخبارية التلفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1996.

(9) Hisham Sharabi: The Arab Satellite channels and their political Impact After the Iraq war, Al – Hayat, (Pan – Arab), London, July 18, 2003.

www.worldpress.org/Mideast?1369.cfm

(10) الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية لتعداد السكان 1996، الجزء الأول، القاهرة، 1998، ص 14.

(11) اتحاد الإذاعة والتلفزيون: تقييم برامج الشباب المقدمة من الإذاعة والتلفزيون، بحث غير منشور، القاهرة، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، 1996، ص 129. نقلاً عن:-

نجوى الفوال (محرراً)، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الأول

المشاركة السياسية ووسائل الاتصال الجمعي
في التراث النظري لعلم الاجتماع

الفصل الأول

المشاركة السياسية والاتصال الجمعي في التراث النظري لعلم الاجتماع

أولاً: الاتجاهات النظرية المختلفة في دراسة المشاركة السياسية

تناولت أدبيات علم الاجتماع مفهوم المشاركة السياسية من خلال تناولها لقضية الديمقراطية، ومن خلال دراسة النظم السياسية سواء في العالم المتقدم أو في العالم الثالث.

(1) الرؤية الماركسية:

تنظر الماركسية الكلاسيكية إلى الديمقراطية كظاهرة تاريخية يتحكم في تطورها حركة الصراع الطبقي. فالديمقراطية - كما يفسرها ماركس - ظاهرة تتحقق من خلال الصراع الطبقي، وأنها تمثل - تاريخياً - إنجازاً للبرجوازية حيث تحققت الثورات السياسية الديمقراطية على أيدي طبقة البرجوازية التي كان لها دوراً ثورياً في التاريخ حينما قامت بتصفية الإقطاع والحكم المطلق، وقامت بالثورة الصناعية. ونقل المجتمع إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. غير أن الديمقراطية - في رأي ماركس - لم تكشف بعد عن كافة إمكاناتها، حيث أن العامل الرئيسي في تطورها الأبعد هو حركة الطبقة العاملة، وهي الطبقة التي يقود نضالها السياسي إلى توسيع الديمقراطية وتطورها.⁽¹⁾

فالتبقة البرجوازية - إذن - بعد أن تنجح في القضاء على الإقطاع وتأسيس النظام الرأسمالي، تتحول إلى طبقة محافظة لا هم لها سوى الحفاظ على الأوضاع القائمة التي يتطلب الحفاظ عليها إعاقة الديمقراطية والمشاركة الحقيقية. وتظل الطبقة العاملة بوعيها الزائف بعيدة عن المشاركة السياسية إلى أن تكتسب وعياً حقيقياً يمكنها من القضاء على البرجوازية ونظام الدولة، وتأسيس النظام الاشتراكي.

ونجد في الرؤية الماركسية هنا إشارة واضحة إلى الارتباط الوثيق بين الوعي السياسي والمشاركة، فالمشاركة الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحقق الوعي، كما نجد إشارة ضمنية أيضاً إلى أن المشاركة السياسية في أحد أهم صورها الرئيسية تتجسد في تلك الأفعال العنيفة الموجهة ضد الأنظمة المستبدة والمستغلة.

وحيثما تطرق "ماركس" إلى وصف النظم السياسية الواقعة خارج نطاق الرأسمالية الغربية، ومنها تلك المجتمعات التي أطلق عليها "نمط الإنتاج الآسيوي"، وصف هذه المجتمعات أولاً بأنها مجتمعات ساكنة تتكون من قرى منعزلة مكتفية ذاتياً، تحكمها حكومة مركزية تتحكم في المياه والري، ولا تربطها بالقرى التي تحكمها سوى رابطة جباية الضرائب. ويعني ذلك أنه وفقاً لطبيعة نمط الإنتاج السائد في هذه المجتمعات، يتسم نظام الحكم بأنه نظام قهري ومركزي (2). ومن ثم لا يسمح بأي قدر من المشاركة.

ويعني ذلك أيضاً أن حجم المشاركة السياسية المسموح به يختلف باختلاف طبيعة ونوعية النظام السياسي والذي يختلف بدوره باختلاف طبيعة نمط الإنتاج السائد.

(2) الرؤية الوظيفية:

فسرت النظرية الوظيفية قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال تصورهما عن المجتمع الإنساني بشكل عام كنسق يحافظ على وجوده وتوازنه من خلال تكامل الوظائف التي تؤديها أجزائه المتباينة. ذلك التوازن الذي يتحقق أيضاً من خلال سيطرة منظومة قيمة مشتركة بين تلك الأجزاء المتباينة المكونة للنسق الاجتماعي. ومن خلال هذا التصور عرض "الوظيفيون" لفكرة الديمقراطيات المستقرة (3).

فينظر "ماكس فيبر" إلى "الديمقراطية" باعتبارها مجرد وسيلة لاختيار قادة سياسيين لا نظاماً يتحقق فيه نوعاً من الحكم المباشر من قبل الشعب. فالديمقراطية المباشرة غير ممكنة إلا في مجتمعات صغيرة نسبياً وبسيطة، أما المجتمعات الحديثة المتباينة والمعقدة، فإن الحكم المباشر فيها من قبل الشعب غير وارد، وتحل محله: "الديمقراطية التمثيلية". ويعني ذلك - في رأي فيبر - أن الشعب ليست له أية سيطرة فعلية على القرارات السياسية التي تصبح امتيازاً لإدارة بيروقراطية من جهة ولقادة الأحزاب السياسية من جهة أخرى، وذلك نظراً لكونهما فئات صغيرة تستطيع الاتفاق فيما بينها ببسر على أي عمل. ويطلق "فيبر" على سيطرة تلك النخب البيروقراطية والسياسية اسم "ديمقراطية تمثيلية" وهي ديمقراطية لا تكون فيها السلطة للشعب وإنما هي تتيح له اختيار قادة سياسيين ذوي تأثير وفعالية في تحقيق الأهداف القومية، ومن ثم فإن "فيبر" هنا لا يهتم كثيراً بغياب المشاركة الشعبية (4).

وبشكل عام يرى الوظيفيون أن الإنسان المشارك هو "إنسان مثالي" قد تمت تنشئته اجتماعياً، وهو ما يعني أنه النقيض الأخلاقي للإنسان "الأناني" الذي ينحرف عن منظومة القيم

المشتركة بين أعضاء مجتمعه، بينما الإنسان "المثالي" - وقد تمت تنشئته اجتماعياً - يفكر في الآخرين، يحسن التعامل معهم، لا يعزل عن المجتمع، بل العكس يكون متلهفاً على "المشاركة" في الأنشطة الروتينية لمجتمعه، مساعداً هذا المجتمع على "التقدم، كما أنه يشترك في عدد من تنظيماته".⁽⁵⁾

ونخلص من ذلك إلى أن المشاركة السياسية والاجتماعية لدى النظرية الوظيفية، ترتفع معدلاتها لدى الشرائح أو الفئات التي تمت صياغتها نظامياً أي استوعبت تماماً منظومة القيم المشتركة السائدة داخل المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، بينما ينخفض الدافع للمشاركة لدى الشخص "الأناني" الذي لم تكتمل صياغته النظامية نتيجة خلل في تنشئته الاجتماعية. مما يعني أن العزوف عن المشاركة هنا إنما يرجع لأسباب وعوامل ذاتية.

(3) نظرية التبعية:

في حين اهتمت الأدبيات الكلاسيكية لعلم الاجتماع بمعالجة موضوع الديمقراطية داخل المجتمعات المتقدمة، نجد الأدبيات الحديثة، قد اتجه جزء كبير منها نحو دراسة النظم السياسية داخل العالم الثالث متمثلاً في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة بعد أن حققت معظم دول العالم الثالث استقلالها السياسي. ومن بين هذه النظريات : نظرية التبعية.

وتؤكد نظرية التبعية على دور العوامل الخارجية في أزمة المشاركة السياسية داخل العالم الثالث. فالعلاقة التي تربط العالم الثالث بالعالم الرأسمالي الغربي هي علاقة تبعية لن تؤدي إلا إلى المزيد من التخلف على كافة الأصعدة، وما ينتج عن ذلك من عدم توافر المناخ الملائم لنمو نظام ديمقراطي تستطيع من خلاله الجماعات المختلفة داخل المجتمع ممارسة القوة السياسية وأن تلعب أدواراً في الحياة السياسية، حيث تتسم البنية التابعة بتركيز القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي جماعة قليلة العدد تحتكر السلطة.⁽⁶⁾

وإضافة إلى مركزية الحكم التي تؤثر على المشاركة السياسية، للجماهير في المجتمعات التابعة، يُرجع "فرانك" أيضاً ضعف المشاركة في تلك المجتمعات إلى ما يعانيه العالم الرأسمالي من أزمات اقتصادية. فعدم الاستقرار السياسي والتقلب بين أيديولوجيات سياسية متناقضة والتسلطية، كلها خصائص تزداد حدتها في العالم الثالث كلما عانى العالم الرأسمالي من أزمات اقتصادية، وتخف حده عندما تنفرج هذه الأزمات.⁽⁷⁾

(4) مدخل "الحراك الاجتماعي" (8)

ارتبط هذا المدخل النظري بأسماء مثل "كارل دويتش" "Karl Deutsche"، و "دانيال ليرنر" "Daniel Lerner".

ويرى أصحاب هذا المدخل النظري أن عملية التحديث تؤدي إلى تغيرات في عملية المشاركة. وأن هناك بعض العوامل والظروف التي إذا ما توافرت تؤدي إلى المزيد من المشاركة. فقد ركز "ليرنر" على تأثير التحضر، والتعرض لوسائل الإعلام، بينما يعتقد "دويتش" أن الخصائص الأكثر تعقيداً لعملية التحديث والتي أطلق عليها "الحراك الاجتماعي" هي التي تؤدي إلى التغير في عملية المشاركة، مثل الحراك من الحياة الريفية في المجتمع المحلي حيث أسلوب حياة تقليدي، إلى المدينة حيث أسلوب حياة حديث وحيث الاحتكاك بمؤسسات حديثة.

وقد ذهب "دويتش" إلى أن هناك مجموعة من التغيرات التي تحدث معاً مثل: التعرض لوسائل الإعلام، تغيير محل الإقامة من ريف إلى حضر، التغيير في المهنة من العمل في مؤسسة تقليدية إلى العمل في مؤسسة حديثة مثلاً، وأيضاً ارتفاع المستوى التعليمي، وزيادة الدخل، كل هذه التغيرات التي يعتبرها "دويتش" مؤشراً على تحقيق "حراكاً اجتماعياً"، يصاحبها أشكال أو مظاهر جديدة من المشاركة السياسية. وتتعلق هذه النظرية من أن عملية التحديث تؤثر على عملية التنشئة التي تشكل بدورها الاتجاهات السياسية والسلوكيات.

ثانياً: التأثير السياسي لوسائل الاتصال الجمعي في أدبيات علم الاجتماع

يمكن القول بأن التصورات النظرية التي طُرحت داخل علم الاجتماع حول تأثير وسائل الاتصال الجمعي، قد جاءت في إطار نوعين من المعالجات النظرية:-

النوع الأول:

يتمثل في تلك التصورات التي قدمتها النظريات السوسيولوجية العامة عن المجتمع سواء من داخل التيار المحافظ أو التيار الراديكالي حيث جاءت الإشارة إلى وسائل الإعلام والاتصال الجمعي في سياق نظريات عامة عن المجتمع الإنساني.

أما النوع الثاني:

فيتضمن تلك النماذج النظرية المتعددة التي قدمها علم اجتماع الإعلام والاتصال.

(1) التأثير السياسي لوسائل الاتصال الجمعي داخل نظريات علم الاجتماع:

تختلف نظرة علماء الاجتماع لوسائل الإعلام والاتصال الجمعي بين التيارين الرئيسيين في علم الاجتماع. فالوظيفية ينظرون دائماً إلى وسائل الإعلام باعتبارها مؤسسات فعالة للحفاظ على استقرار المجتمع من خلال تحقيق تكيف الفرد مع النظام السياسي القائم.

أما التيار الراديكالي - الكلاسيكي والمعاصر - فلا يرى في وسائل الإعلام سوى أنها مجرد أداة في يد الطبقة الحاكمة التي تسيطر عليها وتستخدمها للهيمنة الأيديولوجية وتزييف وعي الجماهير.

فقد قدمت النظرية النقدية تصوراً يرى في وسائل الإعلام أحد الآليات الجديدة لاستغلال الطبقات الخاضعة.

"فرايت ميلز" - على سبيل المثال - يرى أن المجتمع الرأسمالي قد تحول إلى "مجتمع جماهيري" تلعب فيه وسائل الاتصال الجمعي دوراً بارزاً في استغلال الجماهير حيث لم يعد الاستغلال مجرد استغلال اقتصادي فقط وإنما ظهرت أشكال أخرى من الاستغلال الفكري والنفسي حولت الإنسان داخل هذا المجتمع إلى إنسان مغترب عاجز عن فهم ما يحيط به وعن التواصل مع الآخرين، مما يؤدي إلى نمو ظواهر الفردية وعدم الانتماء والعجز السياسي.⁽⁹⁾ ، وبالتالي الإحجام عن المشاركة السياسية والاجتماعية.

كذلك قدم "هيربرت ماركيز" أفكاره حول الدور الذي أصبحت تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع التكنولوجي المعاصر لدى كل من الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء موضحاً أنها قد أصبحت أداة للاستغلال العقلاني المتحضر. وقد حققت الأنظمة من خلالها المزيد من القمع والهيمنة والهيمنة على الأفراد باستخدام نفس الأسلوب العقلاني غير المباشر، ونجحت في استيعاب معارضي النظام وجعلت الطبقات المستغلة من قبل هذه الأنظمة، تدافع عنها وتحميها. وتستخدم وسائل الإعلام في ذلك أساليب عديدة منها: تزييف وعي الجماهير وإقناعهم بأنه لا بديل عن النظام القائم، فضلاً عن خلق حاجات وهمية وزائفة تقنع الجماهير بأنها حاجات ضرورية لهم، ثم يسعى النظام بعد ذلك إلى تلبية هذه الحاجات الكاذبة، وبذلك ينجح في استمالة الطبقات الخاضعة والمعارضة له. وتصبح بعد ذلك المعارضة السياسية لهذا النظام ضرباً من اللاعقلانية.⁽¹⁰⁾

ومع دخول المجتمع الإنساني إلى عصر جديد هو عصر العولمة الذي يتسم بالتغيرات السريعة و بانتشار الأيديولوجية الرأسمالية في معظم مناطق العالم، ظهرت في علم الاجتماع إسهامات نظرية جديدة تحاول تقديم منظوراً نقدياً لكل من المجتمع التكنولوجي المعاصر، والنظريات الكلاسيكية التي ظهرت في علم اجتماع القرن التاسع عشر، وهي نظريات ما بعد الحداثة.

وبرغم أن تلك الإسهامات النظرية لم تصل إلى مستوى النظرية الكلية كالنظريات الكبرى في علم الاجتماع، إلا أنها تناولت أيضاً التأثير المتعاظم لوسائل الاتصال الجمعي في عصر العولمة.⁽¹¹⁾

وعلى الرغم أيضاً من الاختلافات الفكرية والإيديولوجية والفكرية داخل هذه النظريات ما بين الماركسيين والليبراليين، إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق حول خصائص "مجتمع ما بعد الحداثة" أو "مجتمع الرأسمالية المتأخرة" كما يطلق عليه الماركسيون، وخاصة فيما يتعلق "بالدور المتعاظم للاتصال الجمعي"، وفي ذلك يقول "كريشان كومار" : "نحن نعيش في عالم مشبع بالإعلام والاتصال".⁽¹²⁾

ويؤكد "دومينيك استريناتي" هذا بقوله : "إن نظرية ما بعد الحداثة تصف ظهور نظام اجتماعي نجد فيه أن أهمية وقوة وسائل الإعلام الجماهيري والثقافة الشعبية تعي أنها تتحكم في كل الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية. فالتجسيد الإعلامي يسيطر على إحساسنا بالواقع، وعلى الطريقة التي نحدد بها أنفسنا والعالم من حولنا".⁽¹³⁾

وواضح هنا التأكيد على أهمية وسائل الاتصال الجمعي وآثارها في مرحلة ما بعد الحداثة، وهي مرحلة لا تزال قيد التشكل، حيث يرى منظرو ما بعد الحداثة أنه نتيجة تقدم تكنولوجيا الاتصال، أصبحت الثقافة هي الجانب المهمين على الحياة الاجتماعية، فالسلع والمنتجات التي تروج لها وسائل الإعلام – على سبيل المثال – برغم أنها منتجات اقتصادية، إلا أن وسائل الإعلام تبرز المعنى الثقافي لها حيث يمول الإعلام رأس مال عالمي يعمل في سوق كونية.⁽¹⁴⁾

ويعني ذلك أن آثار وسائل الاتصال الجمعي – في عصر العولمة – تتعدى وتتجاوز حدود الدول، أي أصبحت آثارها كونية، حيث تمولها رؤوس أموال عالمية ذات أهداف ومصالح محددة.

(2) التأثير السياسي للاتصال الجمعي في أدبيات علم اجتماع الإعلام والاتصال:

تختلف آراء العلماء حول آثار الاتصال الجمعي حيث تُلقي بعض هذه الآراء أهمية كبيرة على التأثيرات التي يمارسها الاتصال الجمعي، بينما يقلل آخرون من أهمية هذه الآثار مثل "جوزيف كلابر" الذي يرى أن النظرية الحديثة أصبحت ترى أن الاتصال الجمعي - في حد ذاته - لا يمكن أن يكون مؤثراً جماهيرياً فعلاً حيث تتدخل في عملية التأثير متغيرات عديدة سيكولوجية واجتماعية. غير أن "كلابر" يعود فيقرر بأنه لا ينبغي الحديث عن وسائل الاتصال الجمعي بعامّة، حيث أن هناك وسائل لها فعاليتها التي تميزها عن غيرها في مجال التأثير على الوعي، مثل وسائل الاتصال المسموعة والمرئية.⁽¹⁵⁾

وفيما يتعلق بتأثير الاتصال الجمعي على المسائل السياسية مثل: الانتخابات، والتحزب وغيرها - فإنه برغم وجود اختلافات أيضاً بين المفكرين حول مدى أهميتها - إلا أن هناك اتفاق على "أن الاتصال الجمعي يمارس دوراً هاماً في هذا المجال، حيث يخلق رابطاً قوياً بين أجزاء المجتمع المختلفة، ويفتح الثقافات التقليدية على ما يدور في المجتمع من أحداث سياسية. كما تلعب الاتصالات الجمعية دوراً هاماً أيضاً في مجال التكامل والوعي السياسيين.⁽¹⁶⁾

ويمكن القول بأن البدايات الأولى للبحوث التي اهتمت بدراسة أثر وسائل الإعلام على الاتجاهات السياسية للجماهير، قد ارتبطت بالإسهامات التي قدمها علماء كبار أمثال: "هارولد لاسويل" و "بول لازار سفيلد".

فقد بدأ اهتمام "لاسويل" Lass Well بعملية الاتصال الجمعي في أوائل الثلاثينيات نتيجة الانتشار الواسع لوسائل الاتصال، وقد دفعه ذلك الانتشار إلى محاولة فهم تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على بناء وتكوين الإرادة السياسية للمواطن. كذلك ركز عالم الاجتماع الأمريكي "بول لازار سفيلد" P.F. Lazarsfeld في بحوثه الميدانية التي أجراها في أوائل الأربعينيات على دراسة العلاقة بين التأثير الشخصي، وتأثير وسائل الاتصال الجماهيري على الاتجاهات الفكرية والسياسية للجمهور المتلقي.⁽¹⁷⁾

وقد قُدمت في مجال علم اجتماع الإعلام، العديد من النماذج النظرية، والتي يهمنها منها تلك النظريات التي تتحدث عن تأثير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.

وفي هذا الإطار، يحدد "دوفلور" "De Fleur" معالم بعض النماذج النظرية التي حاولت تفسير آثار الاتصال الجماهيري كما يلي:- (18)

أ- نموذج الاستجابة الشرطية البسيطة:

يرى ذلك النموذج أن وسائل الاتصال تمارس تأثيراً مباشراً يعتمد على المصدر أكثر مما يتوقف على طبيعة الشخص المستقبل.

وقد أضيفت بعض التعديلات البسيطة على هذا النموذج، فانبثقت عنه "نظرية الفروق الفردية" في الاتصال الجماهيري، وهي تهتم اهتماماً بالغاً بالنظر إلى اختلاف الجمهور حيث تشير إلى أن "الرسالة الاتصالية تحتوي على عدة خصائص منبهة، وأن تلك الخصائص تتفاعل تفاعلاً متميزاً مع خصائص شخصيات أعضاء الجمهور، ولذلك فهي تعتمد على فكرة أساسية وهي أن الأشخاص المختلفين يستجيبون بطرق مختلفة تجاه المُنبه المركب".

ب- نظرية الفئات الاجتماعية:

ويشير ذلك النموذج النظري إلى أن الجمهور يتدرج تدرجاً طبقياً طبقاً لمتغيرات معينة تتصل بالوضع الاجتماعي مثل: المهنة، الديانة، النوع ... وما إلى ذلك. ويميل أعضاء كل طبقة من هذه الطبقات أو كل فئة منها إلى انتقاء مضمون متشابه ضمن المضامين التي تبثها وسائل الاتصال، كما يستجيبون نحوه بطرق متساوية أو متطابقة إلى أبعد الحدود.

ج- نظرية العلاقات الاجتماعية:

وترى هذه النظرية أن العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تلعب دوراً أساسياً في تحديد وتشكيل الطريقة التي يستجيب بها أي فرد تجاه الرسالة التي تصل إليه عن طريق إحدى وسائل الاتصال الجماهيري.

ثالثاً: المنطلقات النظرية للدراسة:

انطلاقاً من العرض النظري السابق، تحدد الدراسة توجهاتها النظرية فيما يلي:-

- 1 - المشاركة السياسية هي ظاهرة ديناميكية متغيرة، تختلف معدلاتها ومظاهرها أو صورها باختلاف طبيعة الظروف الموضوعية السائدة. ومن ثم فإنها تختلف من مجتمع لآخر، وتختلف داخل المجتمع الواحد من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى.

- 2 - لا يجب قصر المشاركة على صورها التقليدية المعتادة كالتصويت وعضوية الأحزاب وما إلى ذلك، وخاصة في مجتمعات مثل مجتمعاتنا العربية، بل يجب أن نعطي اهتمام كاف للمظاهر غير التقليدية للمشاركة كالمظاهرات والإضرابات والأعمال العنيفة الموجهة ضد النظم المستبدة التي تعوق باستبدالها القنوات الشرعية للمشاركة السياسية.
- 3 - يترتب على ما سبق أن الإحجام عن المشاركة السياسية إنما يرجع في الغالب إلى عوامل موضوعية كامنة في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحيط بالفرد، ولا يرجع إلى خصائص ذاتية كامنة في الفرد ذاته.
- 4 - ينبغي عدم إغفال عامل التبعية - كعامل خارجي - عند تناول ظاهرة المشاركة السياسية. فظروف التبعية التي يعيشها المجتمع المصري، تكرر تخلفه، وتعوق توافر المناخ الملائم لنمو نظام ديمقراطي حقيقي وخاصة مع التدخل الأجنبي في صنع القرارات والسياسات الداخلية، والتحكم في الإرادة السياسية.
- 5 - برغم اتفاق الباحثة مع وجهة نظر أصحاب التيار الراديكالي في علم الاجتماع من حيث النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها مجرد أداة في أيدي الطبقة المسيطرة، وهذا هو بالفعل حال مؤسسات الإعلام في المجتمع المصري، إلا أن هذا البحث لا يتطرق إلى وسائل الإعلام المحلية وإنما يركز فقط على الفضائيات التي تجاوزت بالحرية الممنوحة فيها، الخطوط الحمراء التي لا يستطيع الإعلام المحلي من الاقتراب منها. وذلك برغم علامات الاستفهام المثارة حول رؤوس الأموال التي تدير هذه القنوات وفق مصالحها، وهو الأمر الذي أشارت إليه أيضاً نظريات ما بعد الحداثة.
- ومن ثم فإنه من الصعب أن نطبق على الفضائيات الإخبارية الحكم بأنها أداة لتزييف الوعي بل إن الباحثة ترى أنها يمكن أن تكون أداة لإنضاج الوعي السياسي وإيقاظ مشاعر الاهتمام بالسياسة لدى الشباب، وهو الأمر الذي يتفق مع ما ذهب إليه علماء الاجتماع الإعلام بخصوص التأثير الفعال الذي تمارسه وسائل الاتصال المسموعة والمرئية، على المسائل السياسية مثل الوعي السياسي، والانتخابات وغيرها.
- 6 - يمكن أن تساعدنا نظرية "الفئات الاجتماعية" "The social Categories Theory" على الكشف عن كيفية استخدام الفئة الاجتماعية ذات الخصائص المشتركة - وهم الشباب في بحثنا الحالي - لوسائل الاتصال الجمعي من حيث: كثافة تعرضهم لوسيلة الاتصال

وهي في هذا البحث: الفضائيات العربية الإخبارية، وأيضاً مدى الانتظام في ذلك التعرض، وطبيعة المضامين التي يختارها الشاب، ودوافع استخدامه لوسيلة اتصال معينة (أو لقناة فضائية معينة بالنسبة لبحثنا الحالي)، كما يساعدنا ذلك النموذج النظري في الكشف عن طبيعة استجابة الشاب نحو هذا المضمون. أو ذلك، ومدى تماثل استجابات أعضاء الفئة الاجتماعية ذات الخصائص المشتركة – وهي هنا الشباب – نحو المضمون الذي يتعرضون له.

ومن ثم يعد هذا المدخل النظري من أنسب المداخل في مجال علم اجتماع الإعلام لدراسة المشاركة السياسية للشباب في ظل مؤثرات الفضائيات الإخبارية.

مراجع الفصل الأول:

- (1) توم بوتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، بيروت، دار الطليعة، ط/1، 1986، ص ص 26-27.
- (2) أحمد زايد: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001، ص 142.
- (3) بوتومور، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 15.
- (4) المرجع السابق، ص ص 31 - 32.
- (5) رايت ميلز : الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة: عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987 ، ص 159.
- (6) أحمد زايد: البناء السياسي في الريف المصري (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة، دار المعارف، ط/1 ، 1981 ، ص ص 186 - 187.
- (7) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 176 ، 178 ، 180.
- (8) Myron wiener: "Political participation, Crisis of the political process" in: Leonard Binder and others: Crises and sequences in political development, New Jersey, Princeton university press, London, 1974, p. 166
- (9) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص 93 - 94.
- (10) قيس هادي أحمد: الإنسان المعاصر عند هريبرت ماركيزوز، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/1، 1980، ص ص 8-9، ص ص 124 - 125.
- وانظر أيضاً: هريبرت ماركيزوز: الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الآداب، ط/3 ، 1973 ، ص 15، 38، 45.
- (11) مصطفى خلف عبد الجواد (ترجمة): قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص 176.

- (12) المرجع السابق، ص 73.
- (13) المرجع السابق، ص 178.
- (14) المرجع السابق، ص 178.
- (15) محمود عودة: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص ص 82 - 91.
- (16) المرجع السابق، ص 101.
- (17) محمد الجوهري وآخرون: علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص ص 12 - 13.
- (18) غريب سيد أحمد وآخرون: علم اجتماع الاتصال والإعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص ص 284 - 291.

الفصل الثاني

المشاركة السياسية ووسائل الاتصال الجمعي
"قراءة تحليلية في بعض الدراسات السابقة"

الفصل الثاني

قراءة تحليلية في بعض الدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعرض لأهم ما تناولته الدراسات السابقة – العالمية والمحلية – حول موضوع المشاركة السياسية والاتصال الجمعي، وذلك للتعرف على أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسات، والتي اعتمدنا عليها في بحثنا الحالي وانطلقنا منها في بناء تساؤلات البحث.

وبشكل عام، يمكن تصنيف الدراسات السابقة حول موضوع المشاركة السياسية

والاتصال الجمعي على المحاور التالية:

أولاً: دراسات عن المشاركة السياسية:

هناك العديد من الدراسات المصرية والأجنبية التي أُجريت عن المشاركة السياسية لدى شرائح وفئات مختلفة من الجماهير للتعرف على حجم مشاركتها والعوامل المحددة – سواء الدافعة أو المعوقة – لهذه المشاركة. كذلك ركزت بعض الدراسات على المشاركة السياسية لدى بعض الجماعات التي تسمح لها مواقعها أو مناصبها بالتأثير في العملية السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر. وهناك نوعية أخرى من الدراسات التي ربطت بين المشاركة السياسية والإحساس بالاغتراب.

وفيما يلي عرضاً لنماذج من هذه الدراسات:

(1) دراسات حول حجم المشاركة السياسية للجماهير والعوامل المحددة لها:

تعددت الدراسات – العربية والأجنبية – التي حاولت التعرف على حجم ومعدلات المشاركة السياسية لدى فئات جماهيرية مختلفة، وأيضاً مظاهر أو صور هذه المشاركة. ويمكن القول بأن هذه الدراسات – برغم أنها أُجريت في مجتمعات مختلفة – إلا أن بينها قدر من الاتفاق حول بعض العوامل والمتغيرات المحددة للمشاركة السياسية مثل: الوضع الاقتصادي – الاجتماعي للفرد والنوع، والسياق الاجتماعي (ريف/ حضر)، وأيضاً درجة الوعي السياسي، ومدى فعالية الأحزاب السياسية وغيرها.

(I) ففي دراسة "جون نلسون": Joan M. Nelson: حول العوامل المحددة لمشاركة

المواطنين في الأنشطة والمجالات المختلفة توصل إلى مجموعة من العوامل المحددة

للمشاركة حصرها في العوامل التالية:-(1)

- **المكانة الاقتصادية الاجتماعية:** حيث تزداد درجة المشاركة في شؤون المجتمع مع ارتفاع المكانة الاقتصادية الاجتماعية.
- **العضوية في التنظيمات:** تعتبر عضوية الاتحادات وجماعات المصلحة والجمعيات من العوامل الهامة التي تزيد من درجة المشاركة.
- **النوع:** فالمرأة أقل مشاركة من الرجل حتى لو كانت لها اهتمامات بالسياسة.
- **السياق الاجتماعي:** (ريف/ حضر): فالفرد في المدينة أكثر مشاركة منه في الريف. وتختلف دراسات أخرى مع دراسة "جون نلسون" فيما يتعلق بالنتيجة الأخيرة الخاصة بالمشاركة في الريف والحضر وذلك كما سيتضح من الدراسات التالية:

(ب) دراسة "فيربا وناي وكيم" S. Verba, N.H. Nie and J.Kim

قام فيربا وزملائه بدراسة مقارنة حول المشاركة السياسية للجماهير متمثلة في التصويت في الانتخابات، وعضوية الأحزاب، وعضوية المؤسسات التطوعية وغيرها من مظاهر المشاركة في بعض الدول المتشابهة في أنظمتها السياسية مثل استراليا، والهند، واليابان، والولايات المتحدة، وهولندا، ونيجيريا، ويوغوسلافيا. وقد توصل هؤلاء العلماء إلى تباين حجم المشاركة السياسية ومظاهرها من مجتمع لآخر من هذه المجتمعات برغم تشابه أنظمتها السياسية، وقد ارجعوا ذلك التباين إلى عدة عوامل منها:⁽²⁾

- فعالية الأحزاب السياسية.
- حجم ما يقوم به النظام السياسي من توعية للجماهير وتشجيعها على المشاركة.
- القيود التي تفرضها بعض الدول على مشاركة المرأة مما يحد من مشاركتها السياسية.

وقد توصل "فيربا وزملائه" أيضاً إلى أن حجم المشاركة السياسية في الريف أكثر منه في المدينة، وهي نتيجة تختلف عن النتيجة التي توصل إليها "نلسون" في دراسته.

(ج) دراستي : "صلاح منسي"، و "سعد جمعة" خلال عقد الثمانينيات:

حيث طبقت الدراسة الأولى (صلاح منسي: 1982) على عينة من الفلاحين المصريين في إحدى قرى محافظة الشرقية، وانتهت الدراسة إلى ضعف المشاركة السياسية لدى الفلاحين الذين اتسموا بالسلبية واللامبالاة السياسية.⁽³⁾

أما دراسة "سعد جمعة" عن "الشباب والمشاركة السياسية" (1984)، فقد أُجريت على عينة من الشباب الجامعي لدراسة موقفهم من المشاركة السياسية. وخلصت الدراسة إلى: إجماع الشباب عن المشاركة في التصويت في الانتخابات أو في عضوية الأحزاب السياسية، وعدم ثقتهم في وسائل الإعلام المصرية، وتعاطفهم مع التيار الإسلامي المعارض للنظام، كما خلصت النتائج بشكل عام إلى لا مبالاة الشباب وعدم ثقتهم في جدوى المشاركة بشكل عام.⁽⁴⁾

(VIII) دراسة "حمدي عبد الرحمن": ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين"، دراسة ميدانية في قرية مصرية: (5) (1993)

وقد استهدفت هذه الدراسة البحث في ثقافة المشاركة السياسية لدى الفلاح المصري، وذلك للوقوف على مدى الوعي والدافع لديه للمشاركة الطوعية والفعالة في الشؤون العامة. ومن أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة:

- إن الفلاح المصري أكثر اهتماماً بمشكلات مجتمعه المحلي عن القضايا القومية، برغم أنه أكثر وعياً بالقضايا القومية عن ذي قبل.
- أشارت نتائج البحث إلى ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات العامة لمجلس الشعب، وهو ما فسره الباحث بالرجوع إلى طبيعة السياق الاجتماعي الريفي الذي تلعب فيه العزوة والعصبية دوراً بالغ الأهمية. ويؤكد ذلك التفسير ما أشارت إليه نتائج نفس الدراسة من انعدام المشاركة في استفتاء رئاسة الجمهورية من قبل مفردات العينة. ومرة أخرى نجد هنا اختلاف مع النتيجة التي توصلت لها دراسة "نلسون".
- أكدت نتائج الدراسة عزوف الفلاحين عن عضوية الأحزاب السياسية بنسبة (97.3%) من حجم العينة. وجاء في مقدمة أسباب العزوف عن المشاركة: عدم فعالية الأحزاب السياسية، حيث تجسدت عدم الفعالية هذه في أسباب ذكرتها مفردات العينة مثل: عدم معرفتهم بالأحزاب الموجودة، والنظرة للأحزاب باعتبارها ترفيه ومضيعة للوقت، فضلاً عن عدم الثقة فيها.
- توصلت النتائج أيضاً إلى عزوف الفلاحين عن الترشيح للمناصب العامة ليس لقصور في وعيهم السياسي أو عدم رغبة في المشاركة، وإنما لارتباط الترشيح لهذه المناصب - في ذهن الفلاح - بالثروة والنفوذ.

(هـ) دراسة "محمد السيد علوان" عن "المشاركة السياسية للشباب في شمال سيناء": (6)
(1993)

أجريت هذه الدراسة على عينة من الشباب الجامعي يمثلون قبائل سيناء، وقد خلصت النتائج إلى ما يلي:-

- إن إحصاء الشباب عن المشاركة السياسية ليس ناجماً عن نقص في وعيهم السياسي، وإنما هو نتاج لحالة من اللامبالاة السياسية والاغتراب التي يعيشها الشباب.
 - إن اللامبالاة السياسية للشباب الجامعي قد جاءت نتاج افتقارهم الثقة في النظام السياسي حيث احتل "عدم الثقة في الانتخابات والقائمين عليها" المرتبة الأولى بين أسباب عدم المشاركة السياسية.
 - الاتجاه العام لدى الشباب هو موقف التأييد للمعارضة السياسية للنظام وعلى الأخص المعارضة ذات الاتجاه الإسلامي.
 - ترتفع نسبة المشاركة السياسية عند الذكور عنها لدى الإناث.
- (و) دراسة "إيمان شومان ومحمد الخواجة" عن "الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر": (7)
(1993)

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من شرائح اجتماعية مختلفة معبرة عن كل فئات المجتمع المصري مثل الموظفين والعمال، والحرفيين، ورجال الأعمال:-
وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن هناك اتجاه سلبي بين المصريين نحو المشاركة السياسية.
- أن السبب في ذلك الاتجاه السلبي هو اللامبالاة وعدم الوعي السياسي، وعدم اهتمام الناس بأي قضية إلا إذا مست حياتهم المباشرة وأهمها لقمة العيش.
- تزداد درجة المشاركة السياسية للفرد مع ارتفاع المستوى التعليمي، وارتفاع مستوى الدخل، والعكس صحيح.
- تأتي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في مقدمة مصادر المعلومات والمعرفة السياسية تليها الأسرة تليها الصحف ثم التنظيمات السياسية.

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم فعالية الأحزاب السياسية في رأي المصريين.

(ز) دراسة "منى يوسف، وحسن سلامة" ، "رأي الشباب حول المواطنة والمشاركة السياسية": (8) (2004)

حاول الباحثان في هذه الدراسة استطلاع رأي عينة من شباب المدارس والجامعات حول قضية المواطنة، وقضية المشاركة السياسية حيث استهدفت الدراسة التعرف على رأي الشباب المصري حول مفهوم الديمقراطية، ومستويات المشاركة السياسية، ومؤسسات التنشئة السياسية.

وقد أبرزت نتائج استطلاع الرأي المتعلقة بقضية "المشاركة السياسية" ما يلي:-

- يرى غالبية أفراد العينة أن "الديمقراطية" تعني حرية الرأي والتعبير، يليها الشعور بأن رأيهم له قيمة، يليها الإحساس بالمساواة في الفرص، وأخيراً المشاركة في صنع القرار.

- جاءت "وسائل الإعلام" في مقدمة مؤسسات التنشئة السياسية التي يرى الشباب أنها تقوم بدور أساسي في عملية التنشئة السياسية للشباب وتأهيلهم للمشاركة في الشأن العام.

وتفسر الدراسة هذه النتيجة بأنها متوقعة في ظل ما نعيشه في عصر السماوات المفتوحة التي تشهد عشرات القنوات الفضائية بما تحققه للمشاهد من معايشة الأحداث فور وقوعها، وتحقيق التفاعل بين الجمهور المتلقي دون أن يتواجد الجميع في نفس المكان.

وقد جاءت الجامعة في المرتبة التالية بعد وسائل الإعلام، تليها الأسرة، ثم الأحزاب.

- فيما يتعلق بالعوامل المحددة للمشاركة، أكدت نتائج الدراسة أن أسباب عدم المشاركة تتلخص في: عدم نزاهة الانتخابات، وعدم فعالية الأحزاب السياسية، وأخيراً الخوف من التعرض لمشاكل في حالة ممارسة السياسة والعمل العام.

(2) دراسات حول المشاركة السياسية لدى بعض الجماعات ذات المواقع المؤثرة على العملية السياسية:

خلصت نتائج هذه الدراسات أيضاً إلى إجماع نسبة كبيرة من تلك الجماعات عن

المشاركة وذلك كما سيتضح في الفقرات التالية:-

(أ) دراسة "أماني قنديل" عن "المشاركة السياسية وتقويم الممارسات الحزبية لدى عينة من أعضاء الجماعات المهنية":⁽⁹⁾ (1992)

استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة الدور السياسي للجماعات المهنية في مصر، وحجم مشاركتها السياسية حيث اختارت الباحثة عينة مكونة من قيادات وأعضاء نقابات مهنية تلعب أدواراً مختلفة في الحياة السياسية على أن يكون نصفها ضمن تشكيل مجلس النقابة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:-

- جاءت "الفاعلية المحدودة للأحزاب" في مقدمة الأسباب التي ذكرها مفردات العينة كسبب لعدم مشاركتهم في الأحزاب، يليه "الحفاظ على استقلالية آرائهم"، ثم "الانتماء لتيار سياسي غير مسموح له بتنظيم حزبي"، وقد أكد على السبب الأول حوالي ربع عينة البحث.

- أرجعت المجموعة غير المشاركة في التصويت في الانتخابات العامة، عدم مشاركتها إلى "ضعف الثقة في نزاهة العملية الانتخابية"، يليه "عدم جدوى المشاركة".

- كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم الوسائل التي يمكنها التأثير على المشاركة السياسية بالإيجاب هو "بناء الثقة بين النظام والمواطن".

(ب) دراسة "مختار شعيب"، "الشباب والسياسة في مصر المحروسة، البحث عن المشاركة":⁽¹⁰⁾ (2004)

أجريت هذه الدراسة أيضاً - وهي دراسة استطلاعية - على عينة من القيادات الشابة الناشطة في مجال العمل العام، ومن مختلف القوى السياسية، تراوحت أعمارهم ما بين 25 - 35 عاماً، وذلك بهدف التعرف على تصور الشباب للمشاركة السياسية وتحدياتها ومشكلاتها، والمعوقات التي تواجهها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الشباب المصري يسودهم حالة من السلبية العامة وعدم المشاركة في العمل العام أو التطوعي.

- جاء ترتيب أسباب السلبية السياسية وعدم المشاركة من وجهة نظر عينة البحث كالتالي:

- عدم وجود تربية سياسية بالمدارس والجامعات.
- الخوف من الممارسات السياسية.
- عدم فعالية الأحزاب السياسية.

(3) دراسات ربطت بين المشاركة السياسية والإحساس بالاغتراب:-

استهدفت هذه الدراسات الكشف عن طبيعة العلاقة بين إحساس الفرد بالاغتراب السياسي، وإحجائه عن المشاركة السياسية. ونستعرض في هذا الإطار دراستين كنموذج للدراسات الأجنبية التي ركزت على هذه العلاقة بين الاغتراب والمشاركة.

(أ) دراسة "آني ستاثام ماك"، "Anne Statham Macke": (1979)

وتؤكد هذه الدراسة على أن الأحجام عن المشاركة السياسية يتزايد أثناء الفترات التي يزداد فيها الإحساس بالاغتراب السياسي. وأن الاغتراب يزداد مع الارتفاع في المستوى التعليمي حيث يصبح الفرد أكثر إدراكاً ووعياً لفشل وعجز الحكومة عن إشباع احتياجات أفراد المجتمع. كذلك يزداد الاغتراب في فترات الركود الاقتصادي ، وحينما لا يكون هناك توزيع عادل للسلع الاقتصادية بين السكان.

ومع تزايد الإحساس بالاغتراب السياسي، يزيد إحجام الناس عن المشاركة السياسية. فالمواطن المغترب يقل انتمائه للأحزاب السياسية، ويحجم عن المشاركة في التصويت في الانتخابات، كما يفقد ولائه للنسق السياسي.⁽¹¹⁾

(ب) دراسة "ريشيل ساوثويل"، "Riscilla Southwell": (1995)

حاولت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين الاغتراب وبين أحد مظاهر أو صور المشاركة السياسية وهو الإحجام عن التصويت، وذلك من خلال التطبيق على انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 1992.

وتتعلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية ترى أن الاغتراب كان هو السبب الرئيسي وراء إحجام كثير من الناخبين عن المشاركة في انتخابات 1992. وتستند الدراسة في افتراضها إلى ملاحظة امبيريقية للمواطن الأمريكي ترى أنه خلال العقدين الماضيين (السبعينيات والثمانينيات)

قد أصبح أقل ارتباطاً بالحزبين الكبارين في الولايات المتحدة وأقل ثقة في المؤسسات السياسية، والزعماء المنتخبين، وأيضاً أقل ثقة في قدرته على التأثير في النسق السياسي.

وقد حددت الدراسة مفهوم الاغتراب في عناصر ثلاثة هي:

الثقة، الفاعلية الداخلية، والفاعلية الخارجية.

فالمغترب يشعر بعدم الثقة في حكومته، ويشعر بعدم فاعليته أي بعدم قدرته على التأثير في الشؤون السياسية، وفي السياسات والقرارات الحكومية، وهذه هي الفاعلية الداخلية. أما الفاعلية الخارجية فتشير إلى إحساس أفراد المجتمع ككل بأن الانتخابات وسيلة غير فعالة للتأثير في النسق السياسي، وبأن المرشحين لا يمثلون بالفعل الرأي العام، والشعور أيضاً بعدم فعالية الأحزاب السياسية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:-

- أن هناك علاقة قوية بين بعض المتغيرات مثل: العمر، والتعليم والدخل، وبين المشاركة في التصويت. فالأفراد ذوي التعليم الأعلى، والأكثر ثراءً، والأكبر عمراً.. هؤلاء أكثر إقبالاً على التصويت. أما متغير النوع فقد أظهر علاقة ضعيفة بالإقبال على التصويت.
- الإحساس بالاغتراب له علاقة قوية بالمشاركة في التصويت حيث يؤدي إلى إحجام الأمريكيين عن الانتخابات.
- تقرر الدراسة أن استعادة معدلات مشاركة الأمريكيين في التصويت لن تتم إلا باسترداد الأمريكيين لثقتهم في عملية التصويت مرة أخرى وإجراء النسق السياسي لبعض الإصلاحات البنائية.

ثانياً: دراسات حول المشاركة السياسية ووسائل الاتصال الجمعي:

- ومنها المشاركة - داخل المجتمع المصري، في مرحلة مبكرة نسبياً. ومن باكورة الدراسات في هذا المجال، دراسة "فتح الله الخطيب وهيراباشي" والتي أجريت في عام (1956) على خمس قرى مصرية لقياس الاتصال والوعي السياسي عند القرويين.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القروي - في ذلك الوقت - لم يعد مستغرقاً في شئون قريته فقط وإنما أصبح مشاركاً بدرجة واضحة في المسائل القومية التي أصبحت بدورها تؤثر إلى حد كبير في مجتمعه المحدود. ويفسر الباحثان ذلك التغير لدى الفلاح المصري بأنه قد جاء نتيجة التغطية التي تقوم بها الاتصالات الجمعية التي هي مصدر مباشر للمعلومات.⁽¹³⁾

ومن أولى الدراسات أيضاً في هذا المجال دراسة "محمود عودة" حول "أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي" والتي أجريت في عام (1969)، وكان من بين أهدافها الكشف عن آثار الاتصالات المختلفة في المجتمع القروي على مجال التكامل السياسي بمعنى ارتباط مجتمع القرية بالأحداث السياسية التي تجري خارجها سواءً على المستوى القومي أو العالمي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاتصال يلعب دوراً هاماً في التغير الاجتماعي في أحد جوانبه وهو الانتقال من المحلية إلى الانفتاح على العالم الخارجي. كما نجح الاتصال الجمعي في إحاطة القروي بالموضوعات ذات الطابع السياسي، بينما تقلص الاتصال الشخصي في هذا المضمار. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الأشخاص الذين يحققون درجة عالية من التكامل السياسي يميلون إلى الانتماء إلى مكانات اقتصادية وتعليمية مرتفعة.⁽¹⁴⁾

ومن ثم يتضح أن الدراسات المبكرة خلال الخمسينيات والستينيات قد أبرزت دور الاتصال الجمعي في رفع درجة المعرفة والاهتمام والوعي بالقضايا والأحداث السياسية، وإن لم تكن هناك إشارة لدورها في مجال التأثير على المشاركة السياسية.

وتوالت بعد ذلك الدراسات الحديثة - منذ السبعينيات وحتى الألفية الثالثة - حول تأثير وسائل الاتصال الجمعي على الوعي السياسي والمشاركة السياسية. وقد اتفقت معظم هذه الدراسات على أن التليفزيون وبالتحديد المادة الإخبارية فيه، هو أكثر وسائل الاتصال تأثيراً على المعرفة السياسية وعلى بعض - وليس كل - صور المشاركة السياسية.

ومع ثورة الاتصال الحديثة، وانتشار الإنترنت والفضائيات، اتجهت الأبحاث نحو دراسة تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديث في مجال الوعي والمشاركة.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تصنيف الدراسات السابقة حول تأثير الاتصال الجمعي على المشاركة السياسية، على المحاور التالية:

(1) دراسات حول تأثير وسائل الاتصال التقليدية* :-

ركزت غالبية الدراسات التي تيسر للباحثة الإطلاع عليها - سواء من الدراسات العربية أو الأجنبية - على دور التلفزيون وبصفة خاصة على المواد الإخبارية، وكما سيتضح من الدراسات التالية:

(أ) دراسة "انشرح الشال" ، "دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري لدى سكان القاهرة":⁽¹⁵⁾ (1976)

حاولت الباحثة في هذه الدراسة الكشف عن "الأثر الذي يُحتمل أن يكون لنشرات الأخبار في التلفزيون المصري لدى عينة من الجمهور المصري في أحد أحياء مدينة القاهرة. وكان من أهم نتائج الدراسة، أن (85%) من حجم العينة تكون الأخبار مثاراً لأحاديثهم بعد مشاهدتها على الشاشة.

(ب) دراسة "السيد عبد الفتاح عفيفي" عن "دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية":⁽¹⁶⁾ (1990)

يستهدف البحث رصد مدى فاعلية أو تأثير وسائل الإعلام الجماهيري وإسهاماتها المختلفة في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية بين طلاب الجامعات. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أكثر أنواع البرامج التي يفضل طلاب الجامعات مشاهدتها في التلفزيون هي البرامج الترفيهية، تليها الدينية، ثم الرياضية، وأخيراً البرامج السياسية.
- بالنسبة للبرامج السياسية التي يفضل الشباب مشاهدتها، تأتي نشرات الأخبار في المقدمة.

* يُقصد بوسائل الاتصال الجمعي التقليدية: التلفزيون، والصحافة، والإذاعة.

- أثبت البحث ضعف المشاركة السياسية للشباب الجامعي والتي أرجعها الشباب لأسباب تتمثل في: عدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية، وعدم فاعلية الأحزاب، والخوف من ممارسة السياسة.

- خلصت نتائج الدراسة أيضاً إلى إخفاق البرامج السياسية بالتلفزيون في استقطاب الشباب وإثارة اهتمامهم بها، مما يعني عدم كفاية التوعية السياسية المقدمة عن طريق التلفزيون.

(ج) دراسة "محمد سيد محمد عتران" ، " دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين":⁽¹⁷⁾ (1991)

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به الاتصال في دفع الجماهير إلى المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من حيث تعريف الجماهير بمجالات المشاركة وخلق اتجاه محابي نحوها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- يقوم الاتصال الجمعي بدور هام في عملية المشاركة حيث يخلق الوعي والمعرفة والإدراك لدى الجماهير بمجالات المشاركة المختلفة مثل تعريفهم بطريقة استخراج البطاقة الانتخابية، وتعريفهم بموعد ومكان الانتخابات. وقد جاء التلفزيون في المرتبة الأولى بين وسائل الاتصال الجمعي بالنسبة لهذا المجال.
- احتل التلفزيون أيضاً المكانة الأولى بين وسائل الاتصال الجمعي كمصدر للمعلومات السياسية.
- تلعب وسائل الاتصال الجمعي دوراً في خلق اتجاه إيجابي نحو المناقشات السياسية حيث يرى أفراد العينة أنها مفيدة، وفي خلق اتجاه إيجابي أيضاً نحو التصويت في الانتخابات، بينما تلعب دوراً في خلق اتجاه سلبي نحو عضوية الأحزاب.
- يؤثر اتجاه الفرد الإيجابي نحو المشاركة على سلوكه المشارك باستثناء عضوية الأحزاب.
- لا تعمل وسائل الاتصال الجمعي بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

(د) دراسة "حنان يوسف" ، "حول دور المادة الإخبارية التلفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى": (18) (1996)

استهدفت الدراسة التعرف على دور المادة الخبرية التلفزيونية في تدعيم المشاركة السياسية لدى الشباب. والمتغيرات الوسيطة المؤثرة في ذلك.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:-

- أثبتت النتائج العامة للدراسة اعتماد أفراد العينة على التلفزيون للحصول على الأخبار ومتابعة الأحداث الجارية.
- ارتفاع نسبة الاهتمام السياسي لدى أفراد العينة، وقد ثبت صحة الفرض الذي طرحته الباحثة حول وجود علاقة قوية بين الاهتمام السياسي للشباب وبين حجم مشاركته السياسية تأثراً بالمادة الخبرية التلفزيونية. فكلما زاد الاهتمام بالسياسة لدى الشباب تأثراً بالمادة الخبرية التلفزيونية، زادت مشاركته السياسية.
- المناقشات والاجتماعات السياسية هي أكثر مجالات المشاركة تأثراً بموضوعات أخبار التلفزيون حيث أظهرت النتائج استخدام الفرد لموضوعات نشرة الأخبار في مناقشاته مع الآخرين.
- أبرزت النتائج أن دور متابعة الأخبار في التلفزيون في دفع الفرد نحو التصويت في الانتخابات، هو دور ضعيف.
- الذكور وذوى المستوى التعليمي الأعلى هم أكثر مشاركة من الإناث وذوى المستوى التعليمي الأدنى.

(هـ) دراسة مركز "بيو" Pew Center حول "التعليم المدني Civic وبرنامج المشاركة السياسية": (19) (1998)

لاحظ المركز من خلال دراساته نقص المعرفة السياسية لدى الشباب والمراهقين، وأنهم لا يعطون اهتماماً لأخبار السياسة مما يعد دليلاً على اغترابهم عن الحياة السياسية وأحداثها. فقد أجرى مركز "بيو" Pew دراسة في عام 1998 أظهرت أن 19% فقط من الشباب ممن ولدوا بعد عام 1978 يشاهدون بانتظام شبكة الأخبار التلفزيونية مقارنة بـ 59% ممن هم

أكبر سنًا. وأن حوالي 49% من الشباب يشاهدون الأخبار المحلية مقارنة بـ 77% ممن هم أكبر سنًا.

وقد ربط المركز بين نقص المعرفة السياسية لدى الشباب والمراهقين وبين إهمالهم في متابعة ومشاهدة الأخبار السياسية سواءً في الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون.

ويقرر المركز بأن المقابلات البؤرية الجماعية مع الشباب وأيضاً المسوح الاجتماعية، قد برهنت على أن نقص المعرفة السياسية هي السبب الرئيسي للإحجام عن بعض صور المشاركة السياسية مثل: التصويت.

وقد وضع المركز - بناء على ذلك - مشروع بحث بعنوان: "الأخبار لجيل جديد" وهو مشروع بحث يحاول صياغة شكلاً جديداً للأخبار يمكن أن يجعلها أكثر جاذبية للشباب عن تلك المتاحة حالياً.

(و) دراسة "كينيث جاندا" " Kenneth Janda " ، "عن الخاصية السياسية للاتصالات الجمعية":⁽²⁰⁾ (2000)

ترى هذه الدراسة أن الاتصال الجمعي له تأثيرات متعددة على الحكومات الديمقراطية. فالإتصال الجمعي يسهم فيما يمكن أن يسمى "بترشيد" Majoritarian الديمقراطية في الولايات المتحدة، وذلك بطريقتين:-

أولاً: عن طريق نقد السياسيين وكبار المسؤولين في الحكومة، والبحث في نقاط الضعف في سياساتهم العامة.

وثانياً: عن طريق استفتاء المواطنين حول طبيعة تفاعلاتهم مع الأحداث السياسية، واستطلاع آرائهم حول سياسات الحكومة وأعمالها.

في الحالة الأولى يُعتبر الإتصال الجمعي همزة الوصل من الحكومة إلى المواطن، وفي الحالة الثانية تُستغل وسائل الإتصال في إيصال صوت المواطن إلى الحكومة.

(ز) وفي دراسة لأحد مراكز الأبحاث "we the people"، أجريت عام (2001)،⁽²¹⁾

استخدم المركز عناوين البريد الإلكتروني في إجراء مسح عن خريجي الجامعات، حول المشاركة السياسية مع التركيز على التصويت، حيث تم اختيار العينة ممن شاركوا في برنامج نوفمبر للتعليم المدني الذي أجراه المركز. وقد ربطت الدراسة بين مشاهدة هؤلاء الخريجين للأخبار المذاعة في التلفزيون وبين بعض صور المشاركة السياسية. وخرجت الدراسة إلى أن عينة البحث من خريجي الجامعات، كانوا أفضل من نظرائهم في المعلومات السياسية. فقد أجاب 37% من العينة أنهم يشاهدون الأخبار في التلفزيون باهتمام كبير، وأجاب ما يقرب من 46% أنهم يقرأون الصحف باهتمام كبير، وأجاب 60% أنهم يعطون اهتمام كبير للأخبار القومية والسياسات العالمية والقضايا العامة. وكانت مشاهدة الأخبار سمة للأكثر مشاركة في التصويت في الانتخابات.

(2) دراسات حول تأثير وسائل الاتصال الحديثة* :

مع ثورة الاتصالات وانتشار الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات، بدأت دراسات كثيرة تتجه نحو دراسة آثار تكنولوجيا الاتصال الحديثة وخاصة الفضائيات والإنترنت ويهمننا من هذه الدراسات تلك الأبحاث التي ركزت على دور الاتصال الحديث - وخاصة الفضائيات - في السياسة، وعلاقتها بالمشاركة السياسية.

وجدير بالذكر أنه بالبحث في الدراسات الأجنبية، لم تجد الباحثة دراسة تستخدم مصطلح الفضائيات Satellites، وإنما كان الاستخدام المتداول بين هذه الدراسات يدور حول مصطلحات: الإنترنت، وسائل الاتصال الحديثة New Communication Media، ووسائل الاتصال الجماهيري Mass Media، وتكنولوجيا الاتصال Communication Technologies وذلك باستثناء دراسة "لهشام شرابي"، حول "القنوات الفضائية العربية وأثرها السياسي"*. .

* يُقصد بوسائل الاتصال الجمعي الحديثة: الفضائيات والإنترنت.

* أشارت إحدى الدراسات إلى "خلو الدراسات الأجنبية من مصطلح الفضائيات، وأن معظمها يدور حول دور التلفزيون بصفة عامة وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى أن مصطلح الأقمار الصناعية أو القنوات الفضائية لا يُستخدم لديهم بنفس الكيفية التي يستخدم بها في مجتمعاتنا. فالقنوات الفضائية التلفزيونية في العالم الغربي تعتبر تطوراً تكنولوجياً أخذ مساره الطبيعي بينما يختلف الأمر في مجتمعاتنا العربية".
أنظر دراسة: مها الكردي: الطفل المصري والقنوات الفضائية، مقابلات مع عينة من أطفال المدارس، دراسة استطلاعية، التقرير الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2004، ص ص 19-20.

أما الدراسات المصرية، فقد تردد فيها مصطلح "الفضائيات" كثيراً، وخاصة وأن الأبحاث الحديثة التي تناولت بالدراسة بعض برامج التلفزيون المصري، قد لاحظت تراجع نسبة مشاهدة التلفزيون مقارنة بالدراسات السابقة، وهو ما أرجعته هذه الأبحاث إلى ظهور الإنترنت والقنوات الفضائية، مما أثر على التعرض للتلفزيون داخل المجتمع المصري، وخاصة بين الشباب. **

وفيما يلي عرضاً لبعض نماذج من الدراسات السابقة – المصرية والأجنبية – حول التأثير السياسي لوسائل الاتصال الحديثة مع التركيز على الفضائيات:-

* نماذج لدراسات نظرية:-

(أ) دراسة "ميشيل ماكفرسون" "Michael Macpherson" حول "دور وسائل الاتصال الحديثة في المشاركة السياسية للمواطنين": (22) (1999)

تستند هذه الدراسة إلى مقولة ترى أنه نظرياً، من الممكن أن تسمح تكنولوجيا الاتصال الحديثة لكل المواطنين بتزويد أنفسهم بالمعلومات عن القضايا العامة، وأيضاً التصويت على هذه القضايا إلكترونياً.

ويقرر صاحب الدراسة أن ذلك كان الحلم منذ الأيام الأولى التي ظهرت فيها وسائل الاتصال التلفزيونية الحديثة.

وترى الدراسة أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة وخاصة "الإنترنت"، والذي يساعد على سرعة وكثافة الاتصالات، وسهولة نقل المعلومات، وخاصة وأنه يحتوي الكثير من المعلومات والتحليلات السياسية، يتيح الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية من قبل المواطنين.

(ب) دراسة "هشام شرابي"، "القنوات الفضائية العربية وتأثيرها السياسي بعد حرب العراق": (23) (2003)

** أنظر دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: برامج الشباب في التلفزيون المصري، ص 80.

يتعرض هشام شرابي للأسلوب الذي تم به تفسير الغزو الأمريكي للعراق من قبل القنوات الفضائية العربية، حيث يرى بأن هذه القنوات قد لعبت دوراً هاماً في تغيير أسلوب تفكير العرب، وسلوكياتهم ورؤيتهم للواقع، حتى أنه ذهب إلى أن التاريخ العربي الحديث لم يشهد قوة توازي قوة القنوات الفضائية العربية في تغيير طبيعة وعي الشعوب والاتجاهات السياسية في العالم العربي.

ويشير "هشام شرابي" إلى أن هناك أربعة قنوات سيطرت من بين ثلاثين قناة، وقادت هذا التغيير وهي قنوات:-

الجزيرة - المنار - أبو ظبي - L.B.C، حيث أن نسبة 70% إلى 80% من المشاهدين العرب، يشاهدون هذه القنوات.

وتستند الدراسة في طرح تساؤلاتها وتقييماتها إلى الحقائق التالية:-

- 1 - أنه برغم أن بعض القنوات الفضائية - كالجزيرة - تتلقى دعماً حكومياً، إلا أنها جميعاً تتمتع بحرية واسعة في تحرير أخبارها وبرامجها، وأيضاً باستقلال سياسي.
- 2 - أنه بعد أن كان العالم العربي يعتمد في تغطية الأخبار على القنوات الأجنبية مثل CNN حتى عام 1991، أصبحت الآن الأخبار والتحليلات السياسية تأتي من عرب، وتُحلل بواسطة محللين سياسيين عرب أيضاً. وقد أدى ذلك إلى تغيير في طريقة عرض الحقائق للمشاهد العربي. ولم يعد هناك فلتر أجنبي يتحكم في عرض الحقائق، وإنما تُعرض الأحداث من خلال عيون عربية.

3 - تعرض هذه القنوات العديد من البرامج مثل الحوارات السياسية، وقضايا المرأة وغيرها من البرامج التي تناقش قضايا ومشكلات، من الصعب أن نجد لها في الميديا المحلية.

وينطلق "هشام شرابي" من كل ذلك إلى طرح تساؤل رئيسي ألا وهو : كيف سيؤثر ذلك على الاتجاهات السياسية الشعبية في المستقبل؟

وهنا يقرر الباحث بأن الإجابة عن هذا التساؤل قد تأخذ بعض الوقت لكي نصيغ تقييماً محتملاً، إلا أنه يطرح عدداً من الملاحظات الأمبيريقية التي يشاهدها من حوله في الواقع المحيط والتي يمكن أن تشكل إجابة أولية على التساؤل المطروح في الدراسة، من هذه الملاحظات:-

1 - توجد زيادة واضحة في درجة الوعي السياسي بين العديد من الناس.
2 - أصبح الناس الآن أكثر قدرة على تبني آراء معينة حول القضايا السياسية، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً من قبل.

3 - أصبحت الجماعات السياسية، (يقصد في الوطن العربي)، أكثر فعالية والتزاماً.

(ج) دراسة "ريمون أنكني" "Raymond Ankney" عن "تأثير تكنولوجيا الاتصال على المشاركة السياسية والتفاعل الاجتماعي"، (2003) : (24)

وتعتمد هذه الدراسة على مدخل نظري جديد يسمى بنظرية "الحفز" "Catalysis"
الثقافي، وتناقش فكرة أن انتشار العديد من وسائل الاتصال التكنولوجية - وليس فقط التلفزيون - قد أسهمت في تقليل النزعة المحلية Localism بمعنى الاقتصار على المشاركة في القضايا والشئون السياسية المحلية ، وتوليد نزعة قومية أو عالمية Cosmopolitanism بمعنى الاهتمام بالقضايا والشئون السياسية القومية كالحملة الرئاسية، وأيضاً القضايا العالمية. فتكنولوجيا الاتصال - كما تفترض نظرية الحفز الثقافي - قد غيرت من تركيبة بعض الجماعات داخل المجتمع المحلي مثل قادة الرأي أو القادة المحليين، حيث دفعت هذه الجماعات الناس إلى النظر خارج مجتمعاتهم المحلية.

وتشير هذه الدراسة إلى أن هناك معلومات وحقائق قد تم تجميعها على مدار فترات زمنية طويلة لاختبار افتراضات هذه النظرية، حيث درست الانتخابات القومية من عام 1960 إلى عام 2000، كذلك أجريت مسح اجتماعية من عام 1974 إلى عام 2000.

* نماذج لدراسات ميدانية:-

(أ) دراسة "هناء السيد" عن "الفضائيات وقادة الرأي"، (2005): (25)

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه القنوات الفضائية على الأفراد في المجتمع المصري وذلك من خلال التعرف على تأثير هذه القنوات على شريحة من النخبة متمثلة في قادة الرأي ممن يتعرض لهذه القنوات، للكشف عن تأثيرها على سلوكهم الاتصالي.

وقد توصلت الدراسة ما يلي:-

- جاءت قناة الجزيرة على رأس القنوات الفضائية العربية المفضلة لدى العينة يليها قناة العربية تليها قنوات أخرى متنوعة.
- أبرزت النتائج أن معرفة الأخبار والأحداث الجارية كان هو الدافع الرئيسي وراء مشاهدة قادة الرأي في منطقة البحث، للفضائيات، يليها الترفيه والتسلية وغيرها من الدوافع.
- جاءت نشرات الأخبار والتحليلات السياسية على رأس قائمة التفضيلات بالنسبة للبرامج التي يفضل قادة الرأي مشاهدتها بالفضائيات. تليها الدراما وغيرها من البرامج.
- جاءت القنوات الفضائية على رأس قائمة الوسائل الإعلامية التي تزود قادة الرأي بالمعلومات، يليها التلفزيون المصري، ثم الصحافة المصرية، ثم الإذاعة.
- جاءت المعارف السياسية تحديداً على رأس المعارف المتنوعة التي يكتسبها قادة الرأي من الفضائيات، يليها المعارف الدينية.
- ساهمت الفضائيات في تغيير آراء غالبية قادة الرأي من عينة البحث، تجاه بعض القضايا والأشخاص ذوى المواقع السياسية.
- أكد غالبية أفراد العينة أنهم يناقشون المعلومات السياسية التي يحصلون عليها من الفضائيات مع آخرين، وأنهم يشعرون بأنهم قاموا بتزويدهم بمعلومات جديدة لم تكن لديهم من قبل أو كانت لديهم ولكنها كان مشوشة أو غير واضحة، وهو ما اعتبرته الدراسة دوراً فاعلاً للفضائيات كأحد مصادر المعلومات.

(ب) دراسة "سوزان القليني" عن "استخدامات الجمهور العربي للقنوات الفضائية في عصر العولمة": (1999): (26)

وقد استهدف البحث التعرف على استخدامات الجمهور العربي في ثلاث دول عربية هي: مصر، المغرب، السعودية للقنوات العربية والأجنبية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن الأخبار قد جاءت على رأس قائمة تفضيلات الجمهور المصري والمغربي من القنوات العربية يليها معرفة المعلومات.

(ج) دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول "برامج الشباب في التلفزيون المصري": (2004):⁽²⁷⁾

على الرغم من أن هذه الدراسة استهدفت في المحل الأول، التعرف على آراء عينة من الشباب المصري في برامج الشباب في التلفزيون المصري، إلا أنها اهتمت في جانب منها بالتعرف على آرائهم حول الفضائيات بشكل عام. وكان من نتائج الدراسة المتعلقة بذلك الجانب، ما يلي:-

- انخفاض نسبة التعرض للتلفزيون المصري مقارنة بالدراسات السابقة، نتيجة انتشار الإنترنت والقنوات الفضائية.
- أظهرت نتائج البحث أن القنوات الفضائية العربية والمصرية قد جاءت في مقدمة القنوات التي تحظى بمشاهدة نسبة كبيرة من الشباب عن القنوات الأجنبية. كما أظهرت النتائج تقدم قناة الجزيرة، تليها MBC، ثم ART.

ثالثاً: استخلاصات أساسية حول دراسات المشاركة السياسية والاتصال الجمعي:-

من استعراض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع المشاركة السياسية والاتصال الجمعي سواءً في المجتمع المصري أو في مجتمعات أجنبية، يمكن أن نلاحظ ما يلي:

(1) على الرغم من اختلاف حجم المشاركة السياسية ومظاهرها باختلاف المجتمعات الإنسانية، وتباين الظروف الاقتصادية الاجتماعية من مجتمع لآخر، وخاصة بين المجتمعات العربية والمجتمعات الأوروبية أو الأمريكية، إلا أننا نلاحظ وجود اتفاق بين أغلب الدراسات المصرية والدراسات الأجنبية حول بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات فيما يتعلق بمتغيرات: النوع، والسن، والمستوى التعليمي والسياق الاجتماعي (ريف/ حضر)، ومستوى الدخل أو المكانة الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك مدى فعالية الأحزاب السياسية، ودرجة الوعي السياسي. وذلك من حيث علاقة هذه المتغيرات بالمشاركة السياسية، حيث اتفقت هذه الدراسات على ارتفاع درجة المشاركة بارتفاع المكانة الاقتصادية الاجتماعية*، ومع زيادة درجة الوعي السياسي، وارتفاع المستوى التعليمي،

* يؤكد ذلك إحدى النتائج التي توصلت إليها دراسة "حمدي عبد الرحمن" من أن عزوف الفلاحين عن الترشيح للمناصب العامة يأتي لارتباط الترشيح لهذه المناصب - في ذهن الفلاح - بالثروة والنفوذ - فالمصري عادة

وارتفاع متوسط العمر، كما تقل المشاركة في المدينة عن الريف وتقل لدى الإناث عنها في الذكور.

ومن هذه الدراسات: دراسة "جون نلسون" Joan M. Nelson ودراسة "فيريا وناي وكيم" S. Verba, N. H. Nie and J. Kim ودراسة "حمدي عبد الرحمن" ودراسة "إيمان شومان ومحمد الخواجة".

(2) في حين اتفقت نتائج الدراسات المصرية والأجنبية حول المتغيرات السابقة، جاءت بعض المتغيرات أو العوامل قاصرة على الدراسات المصرية، من حيث علاقتها بالإحجام عن المشاركة السياسية، مثل: الخوف من ممارسة السياسة، وعدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية، والفقر، وعدم الثقة في النظام السياسي وممارساته بشكل عام، وذلك كعوامل معوقة للمشاركة السياسية. وهي بطبيعة الحال تعبر عن خصوصية المجتمعات العربية والمجتمع المصري بشكل خاص حيث انتشار الأمية وعدم الوعي السياسي، والضغط الاقتصادية وغيرها من العوامل التي اقتصر على الإشارة إليها الدراسات العربية فقط دون الدراسات الأجنبية.

ومن هذه الدراسات: دراسة "سعد جمعة" ودراسة "محمد السيد علوان" ودراسة "منى يوسف وحسن سلامة": ودراسة "أماني قنديل، ودراسة "مختار شعيب".

(3) ربطت نتائج معظم الدراسات السابقة – المصرية والأجنبية – بين الإحساس بالاغتراب وبين المشاركة السياسية على أساس أن زيادة الإحساس بالاغتراب يؤدي إلى مزيد من الإحجام عن المشاركة. وإن كانت الدراسات المصرية لم تشر صراحة إلى مفهوم الاغتراب بينما أشارت إليه الدراسات الأجنبية، إلا أن المعنى أو المفهوم المشار إليه في كلا النوعين من الدراسات هو معنى واحد تقريباً يتمثل في إحساس الفرد بعدم الثقة في حكومته وعدم القدرة على التأثير في العملية السياسية وصنع القرار، واللامبالاة تجاه القضايا العامة.

ومن هذه الدراسات: دراسة "محمد السيد علوان ودراسة "آني ستاثام ماك" Anne Statham Macke. ودراسة "ريشيل سا وثنيل" Riscilla Southwell.

ترتبط في ذهنه بعض صور المشاركة بالثراء، مما يجعله مبتعداً حتى عن مجرد التفكير فيها، ومن أمثلة ذلك الترشيح لعضوية مجلس الشعب المصري.

(4) أجمعت نتائج الدراسات المصرية السابقة، على إحجام الشباب المصري – أو المواطن المصري بشكل عام – عن المشاركة السياسية. كما تُجمع تقريباً على أسباب العزوف عن المشاركة، والتي تمثلت في: عدم الثقة في نزاهة الانتخابات، وعدم فعالية الأحزاب السياسية، والإحساس بعدم القدرة على التأثير في العملية السياسية، والخوف من السياسة، والإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية بشكل عام.

(5) اتفقت نتائج غالبية الدراسات السابقة التي ركزت على مؤسسات التنشئة السياسية، على أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تأتي في مقدمة مصادر المعلومات والمعرفة السياسية للمصريين، وهي أيضاً المؤسسة التي يمكن أن تلعب الدور الأساسي في عملية التنشئة السياسية للشباب وتأهيلهم للمشاركة.

من أمثلة هذه الدراسات: دراسة "إيمان شومان ومحمد الخواجة"، ودراسة "منى يوسف، وحسن سلامة".

(6) أشارت نتائج إحدى الدراسات السابقة وهي دراسة "منى يوسف وحسن سلامة،" حول استطلاع رأي الشباب في قضايا المواطنة والديمقراطية والمشاركة، إلى أن "الديمقراطية" لدى الشباب تعني في المحل الأول "حرية الرأي والتعبير" يليها إحساسهم بقيمة آرائهم يليها الإحساس بالمساواة في الفرض "وأخيراً" المشاركة في صنع القرار".

ويعني ذلك أن المشاركة السياسية تعني عند الشباب المصري "حرية الرأي والتعبير" في المقام الأول، وقبل أن تكون مشاركة التصويت أو عضوية الأحزاب وما إلى ذلك من صور المشاركة السياسية التقليدية المعروفة.

(7) أن التعرض لوسائل الاتصال الجمعي يُخرج الفرد من الاستغراق في قضايا وشئون مجتمعه المحلي إلى الاهتمام بقضايا قومية وعالمية. وقد ظهر ذلك واضحاً في نتائج دراسة "فتح الله الخطيب وهيراباشي"، وأيضاً دراسة "ريمون أنكني" عن "تأثير تكنولوجيا الاتصال في توليد نزعة قومية أو عالمية لدى الفرد، وهي نفس النتيجة تقريباً التي توصل إليها "محمود عودة" في دراسته عن "الاتصال والتغير الاجتماعي" والتي أكدت نتائجها على أن الاتصال يلعب دوراً هاماً في الانتقال بالأفراد من المحلية إلى الانفتاح على العالم الخارجي.

(8) أجمعت الدراسات العربية والأجنبية تقريباً على دور الاتصال الجمعي في رفع درجة المعرفة السياسية والاهتمام بالقضايا السياسية.

ومن هذه الدراسات: دراسة "انشرح الشال" ، ودراسة "محمد سيد محمد عتران". ودراسة "حنان يوسف". ودراسة مركز "بيو" Pew ، وهي الدراسة التي ربطت بين نقص المعرفة السياسية للشباب وبين عدم مشاهدتهم لشبكة الأخبار التليفزيونية وعدم اهتمامهم بأخبار السياسة. وكذلك دراسة مركز أبحاث "We the People" التي أكدت على أن مشاهدة الأخبار كانت سمة للأكثر مشاركة في التصويت في الانتخابات ودراسة "هناء السيد"، وأخيراً مقالة "هشام شرابي" بجريدة الحياة.

(9) أجمعت الدراسات التي تناولت وسائل الاتصال التقليدية كالتلفزيون، والإذاعة، والصحف، على أن التلفزيون وخاصة مواده الإخبارية، يأتي في مقدمة هذه الوسائل كمصدر للمعرفة والمعلومات السياسية، ويخلق اتجاه إيجابي نحو المناقشات السياسية. ومن هذه الدراسات: دراسة "محمد سيد محمد عتران" ودراسة "حنان يوسف".

(10) أشارت بعض الدراسات مثل دراستي "سيد عتران"، و "حنان يوسف" إلى أن الاتجاه الإيجابي لدى الفرد نحو المشاركة واهتمامه بالسياسة، يؤثر إيجابياً على سلوكه المشارك. وأن العلاقة بين حجم الاهتمام السياسي والمشاركة هي علاقة طردية.

(11) أجمعت الدراسات على أن متابعة المواد الإخبارية والسياسية بالتلفزيون تزداد لدى الذكور وذوى المستويات التعليمية الأعلى وتتفق في ذلك الدراسات العربية والأجنبية.

(12) اتفقت معظم الدراسات الأجنبية على وجود علاقة بين التعرض للاتصال الجمعي وخاصة أخبار التلفزيون، وبين التصويت في الانتخابات حيث ربطت هذه الدراسات بين متابعة الأخبار والبرامج السياسية وبين زيادة المعرفة السياسية، كما ربطت بين زيادة المعرفة والتصويت في الانتخابات على اعتبار أن نقص المعرفة السياسية هو السبب الرئيسي للإحجام عن التصويت في الانتخابات.

مراجع الفصل الثاني

- (1) Joan M. Nelson: "Political Participation in: Myron Wiener and Samuel Huntington (eds.) **Understanding political Development**, Boston, Little Brown and Company, 1987, pp. 103 – 159, (pp. 125 – 126).
- (2) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, (eds.): **Comparative politics Today, A World view**, 4th ed., U.S. Scott, Foresman and Company, 1988, pp. 54 – 56.
- (3) صلاح منسي: المشاركة السياسية للفلاحين، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984.
- (4) سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.
- (5) حمدي عبد الرحمن: ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، دراسة ميدانية في قرية مصرية، في: كمال المنوفي (تحرير) وآخرون: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية (4-7 ديسمبر 1993)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 1994، ص ص 333 – 386.
- (6) محمد السيد علوان: المشاركة السياسية للشباب في شمال سيناء، دراسة ميدانية، في: كمال المنوفي (تحرير)، مرجع سابق، ص ص 810 – 877.
- (7) إيمان شومان، محمد الخواجة: الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر، دراسة ميدانية، في كمال المنوفي (تحرير)، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ص 1223 – 1272.
- (8) منى يوسف، حسن سلامة: استطلاع رأي عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الأول، يناير 2004، ص ص 23 – 53.

- (9) أماني قنديل: المشاركة السياسية وتقويم الممارسات الحزبية لدى عينة من أعضاء الجماعات المهنية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، يناير 1992 ص ص 1 – 28.
- (10) مختار شعيب: الشباب والسياسة في مصر المحروسة، البحث عن المشاركة، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، ط/ 1 ، 2004.
- (11) Anne Statham Macke: “Trends in aggregate – Level Political Alienation”, The sociological Quarterly, Vol. 20, No. 1, Winter, 1979, (PP.77- 87). P.81.
- (12) Riscilla Southwell: “Alienation and Nonvoting in the 1992 Presidential elections”, Journal of Political and Military Sociology, Vo.23, Summer 1995, (PP.99-117), P.99, 101, 106, 107, 109, 111
- (13) محمود عودة: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص ص 241 – 242.
- (14) المرجع السابق، ص ص 464 – 466.
- (15) انشراح الشال: دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري لدى سكان القاهرة، مع دراسة ميدانية على عينة مختارة من السكان، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1976.
- (16) السيد عبد الفتاح عفيفي: دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية، في: محمد الجوهري وآخرون: علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص ص 285 – 307.
- (17) محمد سيد محمد عتران: دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية مقارنة على قريتين مصريتين، رسالة دكتوراة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1991.

(18) حنان محمد إسماعيل يوسف: دور المادة الإخبارية التلفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1996.

(19) Pew Center: Civic Education and Political participation Program, 1998.

[www.Eagleton.Rutgers.Edu/CEPP/New Generation.Html](http://www.Eagleton.Rutgers.Edu/CEPP/New%20Generation.Html).

(20) Kenneth Janda: The political Nature of the Masses, April 19, spring 2000.

www.Janda.org/b.20/Lectures/week/204/vv4-3participation.Html.

(21) Voting and political participation of “we the people”... The Citizen and the constitution Alumni survey Results, 2001.

www.civiced.org/eval-alumni-report.PDF.

(22) Michael Macpherson: Citizen Participation in politics: Role of the new communication media, conference “Local and Regional Information society” Hardec Kralove, Czech Republic, Integral studies, Berlin, March, 1999.

[http://www.issc.cz.Vidio:http://](http://www.issc.cz/Vidio:http://)

www.issc.cz/1999/Vidio/panel.ram

(23) Hisham Sharabi: The Arab Satellite channels and their political Impact After the Iraq war, Al – Hayat, (Pan – Arab), London, July 18, 2003.

www.worldpress.org/Mideast?1369.cfm

(24) Raymond N. Ankney: The influence of communication Technologies on Political Participation and Social interaction, Meller studies in Journalism, No.4, Edwin- Mellen Press.

(25) هناء السيد: الفضائيات وقادة الرأي، دراسة أثرها على السلوك الاتصالي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط/ 1، 2005.

(26) سوزان القليني: استخدامات الجمهور العربي للقنوات الفضائية في عصر العولمة، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول بقسم الدراسات الإعلامية، معهد البحوث العربية، جامعة الدول العربية، إبريل، 1999.

(27) نجوى الفوال (مشرفاً ومحرراً): برامج الشباب في التلفزيون المصري، دراسة على الجمهور، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة، 2004.